المحروس: الأسعار ستشهد ارتفاعا يصل إلى 3 %

شمول 60 ألف شركة في قرار الضريبة المضافة

نادر الغانم من المنامة

قال مدير الضرائب وخدمات الشركات في شركة كي بي ام جي فخرو علي المحروس إن هناك نحو 100 ألف سجل تجاري تمثل مختلف الشركات والمؤسسات في البحرين، وإن هذه الشركات تبلغ ما بين 55 ألف إلى 60 ألف شركة عليها الاستعداد وتجهيز أوضاعها لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، كما أن تلك الشركات المستثناة من الدفع لا يعني إعفاءها من الضريبة، إذ إن الضريبة لن تشمل السلع الغذائية الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية المتفق عليها بين دول المجلس، ولكن أي مدخلات للشركة نفسها سيفرض عليها الضريبة، فعلى سبيل المثال المحل الذي يبيع الخضراوات والفواكه، ويدفع الايجار من الممكن أن يكون على هذا الإيجار ضريبة.

وعن تسديد هذه الضريبة، قال إن الشركات ستسددها من أول يوم يتم تطبيقها، وبالتالي عليها تسديد هذه الضريبة عبر إقرار ضريبي يوضح فيها تفاصيل المبالغ المستحصلة من الضريبة كافة، والمشتريات التي فرض عليها الضريبة وقد يكون هناك حساب بنكي موحد بحيث تدفع الضرائب كافة التي عليها الضرائب لهذا الحساب، وستتولى شركات المحاسبة التي تقدم خدمات الضرائب، ومنها التدقيق.

وذكر أن هذه الإيرادات ستخفف العبء بعض الشيء على الميزانيات، وستساهم في تنوع إيرادات البلدان الخليجية.

التهرب الضريبي

وأشار إلى أن السلع والخدمات التي سيفرض عليها الضريبة ستشهد ارتفاعا في أسعارها، وأن المستهلك النهائي هو من سيتحمل هذه الضريبة سواء كان فردا أم مؤسسة وشركة، ولكن في نهاية الأمر ستكون الشريحه الأكبر هي من المستهلكين.

وعن التضخم، أشار المحروس إلى أن نسب ومعدلات التضخم لابد، وأن ترتفع، وقد تصل هذا النسبة إلى 3 %.

وردا على سؤال حول الحاجة لقانون التهرب الضريبي أوضح أن الإطار القانوني لابد وأن يحتوي على الجزء الخاص بالتهرب.

الشركات ليست جاهزة الآن

وقال المحروس إن الشركات والمؤسسات اليوم في البحرين ليست جاهزة تماما لتطبيق هذه الضريبة، إذ إن الشركات الآن تنتظر صدورالقانون، واللائحة المنظمة لكل تفاصيل تطبيق هذه الضريبة، وإن توفر الإطار القانوني أمر في غاية الأهمية، إذ إنه من دون وجود هذا الإطار سيتسبب ذلك في وجود ثغرات في التطبيق.

تصوير: أيمن يعقوب

• المحروس متحدثًا لـ "البلاد"

وأوضح المحروس أن ضريبة القيمة المضافة هي عبارة عن ضريبة تفرض على بيع السلع والخدمات من أي تاجر، وأن مسمى القيمة المضافة تحتوي على بعض (الخديعة) في هذا الشأن؛ لأن المسمى الأفضل هي الضريبة على السلع والخدمات، مثلما هي موجودة في العديد من الدول مثل الهند، وسنغافورة، وأستراليا، وهي الضريبة نفسها، ولكن لدينا التسمية اختلفت. أما مصطلح القيمة المضافة، فنحن في البحرين ليست لدينا قيمة مضافة، إذ يتم استيراد البضاعة ثم يتم وضع سعر الربح والسعر النهائي".

وحول تصريحات وكيل وزارة المالية بدولة الإمارات بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات اعتبارا من أول يناير 2018، ذكر المحروس أن هذا مطروح في الإمارات، وأنه بحسب المعلومات المتوافرة، فإن هناك اتفاقا خليجيا على الضريبة، إذ إن الإطار الخاص بالضريبة سيكون موحدا بين البلدان الخليجية، ولكن موعد التطبيق سيختلف، إذ إن البحرين وحسب التصريحات التي تمت من جانب وكيل وزارة المالية، فإن الموعد هو منتصف العام المقبل.

وكان وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة قد وقع في الأول من فبراير الجاري على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، والاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون. وإن البحرين ستقوم م بتطبيق الاتفاقيتين بعد الانتهاء من استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية كافة وبعد إصدار التشريعات اللازمة من جانب السلطة التشريعية.

وردا على سؤال حول مدى استعداد الشركات والمؤسسات في البحرين لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، أوضح المحروس "لا يمكن إطلاق الأحكام في هذا الوقت عن مدى الاستعداد الكامل للقطاع التجاري في المملكة لتطبيق هذه الضريبة، ولكن الشركات والمؤسسات بدأت تستعد في تجهيز وتوفيق أوضاعها بما يتلاءم مع تطبيق الضريبة".

وأوضح أن الشركات في البحرين في الوقت الحالي غير مهيئة وغير مستعد تماما لتطبيق الضريبة على الرغم من أن البنية التحتية لهذه الشركات جاهزة؛ نظرا إلى أن الانظمة التي تتبعها الشركات هي أنظمة عالمية تتطبق في نحو 180 دولة تطبق الضريبة، ولكن لابد على الشركات أن تسير بخطوات أوسع وأسرع قد تكون جاهزة بنهاية العام الجاري.

وحول الإيرادات المتوقعة أن تجنى من الضريبة، أشار المحروس إلى صعوبة تحديد وذكر رقم معين في هذا الشأن في الوقت الحالي.